

Distr.: Limited
20 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



لجنة بناء السلام
الدورة الثانية عشرة
اللجنة التنظيمية

مشروع تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثانية عشرة

أولا - مقدمة

- ١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) اللذين طُلب فيهما من لجنة بناء السلام أن تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية لكي يتسنى لها إجراء مناقشة سنوية تستعرض فيها التقرير. وسيقدّم التقرير أيضاً إلى المجلس، عملاً بقراره ١٦٤٦ (٢٠٠٥) ليكون موضوع مناقشة سنوية. ويغطي التقرير الدورة الثانية عشرة للجنة التي عقدت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.
- ٢ - وقد أُعد التقرير أيضاً عملاً بقرارين متطابقين بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦))، اللذين شجعت فيهما لجنة بناء السلام على استعراض نظامها الداخلي المؤقت من خلال لجنتها التنظيمية، وكذلك النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه.
- ٣ - وفي هذا الصدد، يعكس هيكل ومحتوى هذا التقرير العمل الذي أُنجزته اللجنة في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام والأولويات المحددة في تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة. كما يعكس الأنشطة المضطلع بها تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨)، اللذين دعت فيهما اللجنة إلى القيام، حسب الاقتضاء، بمواصلة الدفع بالتوصيات والخيارات الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام والحفاظ عليه (A/72/707-S/2018/43)، واستكشافها والنظر في تنفيذها.



ثانياً - عمل لجنة بناء السلام

ألف - بناء السلام والحفاظ عليه: الفرص والتحديات

٤ - اتسم عمل اللجنة في دورتها الثانية عشرة بما بذلته من جهود لتنفيذ القرارات المذكورين أعلاه. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت اللجنة عدداً متزايداً من القضايا القطرية والإقليمية والمواضيعية للمساعدة على مواصلة الاهتمام بعملية بناء السلام والحفاظ عليه وتعزيز الاتساق في هذه العملية.

الحالات القطرية المحددة

٥ - فيما يتعلق ببيروندي، واصلت لجنة بناء السلام في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ جهودها الرامية إلى تيسير الحوار بين حكومة بوروندي وشركائها الدوليين بشأن التعاون الاجتماعي - الاقتصادي، مع القيام أيضاً بتشجيع الحوار السياسي والاهتمام بمسألة عودة اللاجئين وتحقيق المصالحة واحترام حقوق الإنسان. وقام رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بزيارة بوروندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس لاستعراض الحالة على أرض الواقع، والدعوة إلى استئناف الحوار والتعاون بين الحكومة وشركائها، وتحديد سبل أخرى لمشاركة اللجنة. واجتمع مع طائفة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الرفيعة المستوى، بمن فيهم رئيس بوروندي. وعقب الزيارة، أوصى الرئيس بأن تتضمن مشاركة اللجنة التركيز على تعزيز الاتساق بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي والتوصل إلى أرضية مشتركة مع الحكومة من أجل بناء الثقة وتحسين روح الشراكة. وأشار إلى أهمية دعم جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا وإعداد خطة التنمية الوطنية لبوروندي باعتبارها أساساً لاستئناف الحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين. وسلط الرئيس الضوء على أهمية دعم المصالحة الوطنية، والإبقاء على مستوى الاهتمام المولى للاحتياجات الإنسانية لبوروندي، والحفاظ على المكاسب الكبيرة التي أثمرها اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، والعمل على وضع خريطة طريق توافقية لانتخابات ٢٠٢٠.

٦ - وقام الرئيس بزيارة بوروندي وجنوب أفريقيا في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي بوروندي، ركزت الاجتماعات على التعاون الاجتماعي - الاقتصادي وخطة التنمية الوطنية، والحالة السياسية في أعقاب الجولة الخامسة غير الحاسمة من الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، وعودة اللاجئين. وخلال الزيارة، اجتمع الرئيس مع مجموعة متنوعة من المحاورين، من بينهم أعضاء الحكومة الحاليين والسابقون، والمبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثلو القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمناخون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف، وفريق الأمم المتحدة القطري. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الرئيس في اجتماع مائدة مستديرة نظمتها الحكومة بشأن خطة التنمية الوطنية، أتاح فرصة لتعزيز التعاون والثقة بين المناهجين الدوليين والحكومة فيما يتعلق بالأولويات المقررة وفرص الدعم. وأتاحت زيارة الرئيس أيضاً فرصة لمناقشة أولويات بناء السلام الأخرى مع الحكومة، بما في ذلك عملية الحوار السياسي، والتحضيرات لانتخابات ٢٠٢٠، ووقف عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في بوروندي رهناً بامتثالها للمتطلبات الجديدة، وعودة اللاجئين، ومذكرة التفاهم القائمة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، عقدت اللجنة سلسلةً من الاجتماعات دعماً للركائز الثلاث لخطة جمهورية أفريقيا الوسطى الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وهدفت الاجتماعات إلى الحفاظ

على الاهتمام الدولي بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وجهودها لبناء السلام وتحقيق الإنعاش، ولا سيما عن طريق إبلاغ أعضاء التشكيلة بالتطورات الأخيرة في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، والدعوة إلى تعبئة الموارد وتحقيق التعهدات بالتبرع التي أعلنت في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مع التركيز بوجه خاص على حالات النقص في التمويل البالغ الأهمية لتنفيذ خطة بناء السلام، وتعزيز تجانس السياسات الدولية وتنسيق جهود الأمم المتحدة، مع التركيز بقوة على الشراكات مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وفي هذا الصدد، قام رئيس لجنة بناء السلام بزيارة مقر البنك الدولي في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ لاستعراض الشراكة بين البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى ومناقشة دور البنك الدولي في تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، دعت اللجنة إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمشاركة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، على هامش الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الجمعية العامة بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. وفي اجتماع على مستوى الخبراء عقده اللجنة في ١٧ أيلول/سبتمبر، قدمت إدارة عمليات حفظ السلام لمحة عامة عن التوصيات المتعلقة ببناء السلام الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعقب الاجتماع، أرسلت اللجنة الملاحظات إلى مجلس الأمن بغية توفير معلومات يستنار بها في عملية تجديد ولاية البعثة.

٨ - وفي إطار متابعة المشاركة لدعم بناء السلام والحفاظ عليه في غامبيا، التي بدأت في عام ٢٠١٧، واصلت اللجنة جهودها للحفاظ على الاهتمام الدولي، للمساعدة في تعبئة الموارد ولكفالة تنسيق دعم الجهود في بناء السلام والحفاظ عليه في غامبيا. وفي ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عقدت اللجنة اجتماعا رفيع المستوى بشأن الحالة في غامبيا، قدم فيه رئيس غامبيا إحاطة إلى اللجنة. وعرض وزير المالية والشؤون الاقتصادية خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التي وصفها بأنها ثمرة عملية تشاركية شاملة تضمنت جميع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بدعم من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وجميع شركاء التنمية في الميدان. وأوجز الأولويات الاستراتيجية للخطة، بما في ذلك استعادة الحكم الرشيد، وتحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسين خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية. وركز الاجتماع على تعبئة الدعم الدولي لبناء السلام وأولويات التنمية المستدامة في غامبيا قبل المؤتمر الدولي لغامبيا، المزمع عقده في أيار/مايو في بروكسل، وشدد على أهمية الشراكات الاستراتيجية وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية والإقليمية لدعم تنفيذ خطة التنمية الوطنية.

٩ - وفي الفترة من ١٥ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس بزيارة مشتركة إلى غامبيا مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. وحضر الرئيس ووفد الأمم المتحدة الإعلان عن تشكيل لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات، التي يدعمها صندوق بناء السلام، واجتمع مع رئيس غامبيا وممثلين حكوميين آخرين رفيعي المستوى، ومع ممثلين من السلك الدبلوماسي، واجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، وفريق الأمم المتحدة القطري. وأتاحت الزيارة فرصة لمتابعة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لأولويات بناء السلام في غامبيا، ولا سيما في مجال العدالة الانتقالية وإصلاح قطاع الأمن. وعقب الزيارة، عقدت اللجنة اجتماعا في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم فيه النائب العام/وزير العدل في غامبيا معلومات مستكملة عن عملية العدالة الانتقالية،

بما في ذلك عن عمل لجنة الحقيقة والمصالحة والتعويضات المنشأة حديثاً. وقدم الوزير أيضاً إحاطة عن التحضيرات للمشاورات الوطنية بشأن عملية مراجعة الدستور وإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

١٠ - وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، واصلت لجنة بناء السلام دعم الجهود الرامية إلى مساعدة البلد على إيجاد حل للمأزق السياسي، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاق كوناكري بشأن تنفيذ خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتسوية الأزمة السياسية في غينيا - بيساو وتنظيم الانتخابات التشريعية التي تأخر إجراؤها طويلاً. وعقدت اللجنة اجتماعين في ١٢ شباط/فبراير و ١٤ أيار/مايو ركزا على التطورات السياسية السريعة التغير التي وقعت منذ الاجتماع المعقود في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بما في ذلك تعيين رئيس وزراء جديد، وإعلان ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موعداً للانتخابات التشريعية، وعودة انعقاد البرلمان في ١٩ نيسان/أبريل. وقدمت إلى اللجنة أيضاً إحاطة بشأن تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام في غينيا - بيساو.

١١ - وقام الرئيس بزيارة غينيا - بيساو والبرتغال في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه للحصول على شهادات مباشرة عن تنفيذ اتفاق كوناكري والتحضيرات للانتخابات التشريعية. وخلال الزيارة، أجرى الرئيس مشاورات مع رئيس غينيا - بيساو، ورئيس الوزراء، ومسؤولين حكوميين آخرين رفيعي المستوى، وقادة الأحزاب السياسية، وأعضاء المجتمع المدني. واجتمعت ممثلات مجلس المرأة مع الرئيس في ٢٦ تموز/يوليه وأبلغنه بمجهودهن في رصد التحضيرات للانتخابات والدعوة إلى اعتماد تشريع بشأن الحصص الجنسانية وبروز الجانب الجنساني في المشاورات الحكومية بشأن وضع مشروع ميثاق للاستقرار. واجتمع الرئيس أيضاً مع أعضاء جميع الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس الوطني، ومع بعض الأحزاب غير الممثلة. وفي ضوء الانتخابات المقبلة، أجرى الرئيس أيضاً مشاورات مكثفة مع السلطات الانتخابية، بما فيها اللجنة الانتخابية الوطنية، ووزارة إدارة الإقليم، والمكتب التقني لدعم العملية الانتخابية. وفي لشبونة، أجرى الرئيس في ٢٧ تموز/يوليه مشاورات مع المدير العام لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية بشأن دورها في دعم غينيا - بيساو. وقدم الرئيس في ١٣ آب/أغسطس إحاطة إلى لجنة بناء السلام بشأن زيارته. وخلال الاجتماع، قدمت أيضاً إحاطات ومعلومات مستكملة من الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو/رئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس المؤقت لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ورئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي كان قد قام بزيارة إلى غينيا - بيساو في ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا - بيساو. وفي ٣١ آب/أغسطس، عقدت اللجنة اجتماعاً لتبادل وجهات النظر مع رئيس وزراء غينيا - بيساو.

١٢ - وعقدت اللجنة اجتماعاً في ١٠ كانون الأول/ديسمبر في إطار التحضير لإحاطة مجلس الأمن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وخلال الاجتماع، الذي ركز على الحالة السياسية والاقتصادية في غينيا - بيساو، قدم الممثل الخاص للأمين العام في غينيا - بيساو إحاطة. وأثار الرئيس، بناء على طلب رئيس الوزراء، مسألة التحديات المالية التي يواجهها البلد، والتي تسهم في تزايد الاضطراب الاجتماعي. كما أشار إلى الدور الذي يمكن أن تضطلع به اللجنة في إعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وإمكانية تحوله. وقدمت إلى الدول الأعضاء إحاطة من المراقب الدائم عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثلي البنك الدولي، والممثل الدائم لغينيا - بيساو لدى الأمم المتحدة.

١٣ - وكان لعمل اللجنة المتعلق بليبيا أهمية خاصة، بالنظر إلى مرور البلد بعمليتين انتقالييتين: إلى حكومة جديدة عقب انتخابات عام ٢٠١٧ وإلى تلقي الدعم من فريق الأمم المتحدة القطري عقب انسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وفي إطار التحضير لهاتين العمليتين الانتقالييتين، ركزت اللجنة على ثلاثة مجالات رئيسية، هي الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لإدارة المرحلة الانتقالية من البعثة إلى الفريق القطري بصورة مسؤولة وقدرة الفريق القطري وموارده؛ والدعم المقدم إلى العمليات الانتخابية؛ والدعم المقدم إلى خطة بناء السلام الجديدة، على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٣٣٣ (٢٠١٦). وفي إشارة إلى الالتزام بالتنمية الشاملة والمستدامة ومعالجة أولويات بناء السلام القائمة لليبيا، عرضت الحكومة الجديدة اعترافها بإعداد خطة وطنية للتنمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٤ لربط أولويات بناء السلام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٤ - وشاركت نائبة الأمين العام ووزير مالية ليبيا ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اجتماع اللجنة المعقد في ١٣ آذار/مارس، الذي هنا فيه الرئيسُ شعبَ ليبيا على مكاسب السلام الملحوظة التي تحققت في السنوات الـ ١٤ الماضية، والانتخابات السلمية، والنقل السلس للسلطة، وأشدّ بالالتزام بالحكومة الجديدة بالتنمية الشاملة والمستدامة من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وأكد الرئيس من جديد دعم اللجنة للحكومة الجديدة ودعا إلى وضع عملية لإعداد إطار جديد للتعاون بين الحكومة والأمم المتحدة واللجنة.

١٥ - وقام رئيس تشكيلة ليبيا التابعة للجنة بزيارة ليبيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آذار/مارس للتعاون مع الحكومة الجديدة واجتماع المدني والمأخين ومنظومة الأمم المتحدة، ولتعزيز الدعم المقدم من اللجنة لأولويات بناء السلام ومناقشة مشاركتها في المستقبل. وفي ٢٣ آذار/مارس، قام رئيس اللجنة بزيارة مونروفيا للمشاركة في احتفال بمناسبة إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبيا كما شارك في الاجتماع الرفيع المستوى حول موضوع "لحظة ليبيا"، الذي أعلن فيه عن بدء التحضيرات لوضع خطة وطنية جديدة للتنمية. وفي كانون الأول/ديسمبر، عقدت اللجنة اجتماعا بشأن تنفيذ خطة ليبيا المناصرة الفقراء والمتعلقة بالرخاء والتنمية والجهود الرامية إلى تفعيل الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء لليبيا بتمويل يمكن التنبؤ به من الشركاء الدوليين. وستستند جهود اللجنة للمساعدة في تعبئة الموارد إلى الالتزام الجديد من صندوق بناء السلام بتخصيص ٧ ملايين دولار لليبيريا في عام ٢٠١٧ تقريبا لانسحاب بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وتقدم ليبيا مثالا فريدا على الكيفية التي يمكن أن توجه بها اللجنة اهتمام المجتمع الدولي بشأن الأولويات الوطنية غير المحققة في مجالي بناء السلام والتنمية في البلدان التي تحتاج إلى مساعدة دولية وأن تشكل منصة للانتقال ببناء السلام والحفاظ عليه من الحيز النظري إلى الحيز العملي.

١٦ - وفيما يتعلق بسيراليون، مارست اللجنة دورها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات دعما لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات المجالس المحلية في ٧ آذار/مارس ٢٠١٨ وانتخابات دورة التصفية الرئاسية في ٣١ آذار/مارس، عن طريق تجميع الدول الأعضاء وممثل حكومة سيراليون واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والمجتمع المدني وفريق الأمم المتحدة القطري، للحفاظ على الاهتمام المولى للبلد في هذه الفترة الحرجة. وعقب إجراء الانتخابات بنجاح والانتقال السلمي للسلطة في البلد، عقدت اللجنة عدة اجتماعات، بما في ذلك اجتماع على مستوى السفراء في ٢٣ أيار/مايو بمشاركة وزير الخارجية والتعاون الدولي، الذي قدم إحاطة بشأن مجالات تركيز الحكومة الجديدة ورؤيتها بشأن التواصل مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. واغتنت الحكومة فرصة الاجتماعات لبيان أولوياتها المبكرة،

بما في ذلك التماسك الاجتماعي، والمصالحة الوطنية، والتعليم والتدريب المهني، والصحة، والزراعة، والسياحة، والنمو الاقتصادي الشامل للجميع. وحددت مجالات الدعم الذي يمكن أن تقدمه اللجنة والصندوق إلى سيراليون على النحو التالي: التماسك الاجتماعي والجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية للحد من الانقسامات الإقليمية والعرقية، وتمكين المرأة والشباب في العمليات السياسية، والاستفادة من دور اللجنة في عقد الاجتماعات والدعوة لتوجيه اهتمام المجتمع الدولي والمناخين إلى أولويات سيراليون، والتركيز على سبل ضمان تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتعزيز فرص تيسر الوصول المنصف إلى امتلاك الأراضي، وكفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء ودعم إصلاح مؤسسات العدالة والأمن، وضمان اضطلاع مختلف أصحاب المصلحة النشطين في سيراليون، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، بأنشطتهم على أساس تحليل المخاطر والفرص في السياق الحالي. وعقب الاجتماعات، أجرت اللجنة زيارة على مستوى العمل إلى واشنطن العاصمة في ٢٧ حزيران/يونيه للاجتماع بمسؤولين من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وساعدت الزيارة على تحديد عدة نقاط عمل، بما في ذلك استخدام اللجنة لتيسير تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ودعوة ممثلي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة بشأن خططهما ومشاريعهما في المستقبل والدخول في حوار مع فريق مجموعة البنك الدولي المعني بمكافحة الهشاشة والنزاع والعنف وشركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة بشأن الدراسة المشتركة بين البنك الدولي والأمم المتحدة المعنونة "مسارات السلام: النهج الشاملة لمنع النزاعات العنيفة"، مع التركيز على سيراليون. وعقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى الخبراء في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، شارك فيه ممثلو الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري ومنظمات المجتمع المدني، لمناقشة التطورات والتحديات السياسية في مرحلة ما بعد الانتخابات والتحضيرات لخطة التنمية الجديدة.

الحالات الإقليمية

١٧ - في ٣٠ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2018/3)، شدد فيه على أهمية الدور التنسيقي الذي تضطلع به اللجنة في دعم جهود الحفاظ على السلام وبناء السلام، وفي القيام، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بتعميق الالتزام والشراكة بين منظومة الأمم المتحدة وبلدان الساحل وغير ذلك من الشركاء الإقليميين والدوليين بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. وأكد البيان الرئاسي من جديد البيان الصادر في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (S/PRST/2017/2) الذي أرسى فيه المجلس أساس مشاركة اللجنة في منطقة الساحل. وقام الرئيس، بناء على دعوة من وزير خارجية تشاد، بزيارة تشاد في الفترة من ١٤ إلى ١٧ آذار/مارس، مع الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام والممثل الدائم لتشاد لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في الاجتماع السادس لمنبر التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل، المعقود في ١٥ آذار/مارس. وشارك هذا الاجتماع، الذي ترأسه وزير خارجية تشاد، ممثلو بلدان منطقة الساحل، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بالإضافة إلى ممثلي الشركاء الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وأدلى الرئيس ببيان عن مشاركة اللجنة في الفترة الممتدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وطمان المشاركين بالتزام اللجنة بالحفاظ على الاهتمام والدعم الدوليين لبلدان منطقة الساحل وبالمساعدة على تعزيز التجانس والتنسيق بين الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين. وعلى هامش الاجتماع، التقى الرئيس مع مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى لمواصلة مناقشة الحالة في منطقة الساحل والتحديات التي

تواجهها جهود بناء السلام في حوض بحيرة تشاد. وسلط المسؤولون الحكوميون الضوء على أولويات بناء السلام الداخلية في البلد، بما في ذلك الحفاظ على الدعم المقدم من الأمم المتحدة من خلال صندوق بناء السلام واللجنة.

١٨ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، عقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى الخبراء بشأن منطقة الساحل. وقدم الممثل الإقليمي لغرب ووسط أفريقيا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إحاطة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وهو أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها منطقة الساحل. وأتاح الاجتماع أيضاً فرصة استكشاف تلك التحديات في السياق الأوسع نطاقاً لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. كما ناقشت الدول الأعضاء، بما فيها بلدان المنطقة، سبل تعزيز الملكية الوطنية والتنسيق والاتساق بين الشركاء الإقليميين والدوليين.

١٩ - وفي ١٦ تموز/يوليه، قدم الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إحاطة إلى اللجنة بشأن التطورات في بناء السلام والحفاظ عليه في سيراليون وليبيريا ومنطقة الساحل. وناقشت الدول الأعضاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل وغير ذلك من التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد والعبارة للحدود الوطنية التي تواجهها المنطقة، مشددة على أهمية التنسيق والشراكات الاستراتيجية لدعم بلدان المنطقة. ونوقشت أيضاً الحالة في منطقة الساحل مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٨ تموز/يوليه في الحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن تعزيز التعاون والاتساق مع الاتحاد الأفريقي دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا.

٢٠ - وفي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس بزيارة إلى بوركينا فاسو مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومساعد الأمين العام لدعم بناء السلام. واجتمع الرئيس ووفد الأمم المتحدة مع رئيس بوركينا فاسو وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، ومع السلك الدبلوماسي، وممثلي المجتمع المدني، وفريق الأمم المتحدة القطري. وأقر رئيس بوركينا فاسو وأعضاء حكومته بالتحديات التي تواجهها الحكومة في معالجة أولويات بناء السلام في البلد، ولا سيما مع تدهور الحالة الأمنية في منطقة الساحل الأوسع، وأعربوا عن تقديرهم للجهود الجارية التي تبذلها اللجنة للحفاظ على الاهتمام والدعم الدوليين للمنطقة.

٢١ - وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة دورتها السنوية المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. وخلال الجزء الافتتاحي من الاجتماع، أدلى بملاحظات كل من نائبة الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونائب رئيس الجمعية العامة، والممثل الدائم لبوركينا فاسو لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم المالي الذي يمثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وشارك في الاجتماع أيضاً الأمين الدائم للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، والمستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل وأدلووا بملاحظات خلال الاجتماع. وشارك الممثلون والوفود الدائمون من جميع بلدان منطقة الساحل طوال الدورة في مداورات بشأن تفعيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، وانعقدت جلستا عمل ركزت إحداهما على الشراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والأخرى على تمكين المرأة والشباب. وشارك في كلتا جلستي العمل ممثل للشبكة المعنية بالسلام والأمن من أجل المرأة في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، حيث شدد على ضرورة تمويل المنظمات النسائية ومنظمات الشباب في الميدان. ورحبت الوفود بالدورة السنوية باعتبارها فرصة هامة للجنة لتأمين

الاهتمام المتواصل لمنطقة الساحل وتعظيم عملها في المنطقة على النحو الذي طلبه مجلس الأمن (انظر S/PRST/2017/2 و S/PRST/2018/3). ورحبت الدول الأعضاء بوضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، وأكد بعضها من جديد على ضرورة تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين الأمم المتحدة، وبلدان المنطقة، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى للنهوض بتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة، وشددت على ضرورة ترجمة الالتزام السياسي والاستراتيجي إلى برامج ومشاريع تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، بسبل منها بناء مؤسسات وقدرات وطنية ومحلية في قطاعات الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة، التي تعد قطاعات بالغة الأهمية. وشجعت الوفود للجنة على مواصلة استخدام منبرها لمواصلة الاهتمام الدولي وللنهوض بوضع نهج يتسم بقدر أكبر من الاتساق والتنسيق والمنحى العملي إزاء بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل.

٢٢ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعاً مشتركاً بشأن الصلات بين تغير المناخ وبناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل. وجاء ذلك الاجتماع المشترك عقب الدورة السنوية بشأن منطقة الساحل وجرى تنظيمه استجابة لزيادة اهتمام الدول الأعضاء بدعم الجهود في مجال بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل من خلال نهج متجانس وشامل ومنسق. وقد بنى الاجتماع على اجتماعين مشتركين سابقين بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، عقدت في عام ٢٠١٦، وبشأن الحالة في منطقة الساحل، عقدت في عام ٢٠١٧، وعلى اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة. وخلال الاجتماع، ناقش المشاركون الآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، من ضمن عوامل أخرى، على استقرار غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي الاجتماع، عرض المستشار الخاص لمنطقة الساحل رؤيته بشأن تفعيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في التصدي للتحديات التي يفرضها تغير المناخ على المنطقة، بما في ذلك توسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالزراعة القادرة على الصمود أمام تغير المناخ والطاقة المتجددة لأغراض التنمية عن طريق تسخير مصادر الطاقة المتجددة الوفيرة في منطقة الساحل. وعرض عمدة دوري، بوركينافاسو، الآثار التي يفرضها تغير المناخ على الأمن البشري وسبل العيش وأقر بأن الاستراتيجية المتكاملة استجابة فعالة لدعم الجهود المحلية والعبارة للحدود لتحقيق القدرة على الصمود. وناقش المشاركون في الاجتماع سبل تحويل التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد في منطقة الساحل إلى فرص لتبديل مسار التراجع الاجتماعي - الاقتصادي، وانخفاض الإنتاجية الزراعية، والهجرة القسرية، والنزوح، وانعدام الأمن. ورحب عدة مشاركين بالاستراتيجية المتكاملة التي أعيدت معاييرها باعتبارها أداة قيمة لتشجيع تحسين التعاون الإقليمي وتعزيز قدر أكبر من التجانس والتنسيق في استجابات الأمم المتحدة وتعجيل وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي واتفاق باريس المعتمد بموجب إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وشدد المتكلمون على الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة في تعبئة الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل تعزيز المشاركة في منطقة الساحل وكفالة شمولها واستمرارها وحثوا المجلس واللجنة على مواصلة إدكاء الوعي وجمع الموارد لمنطقة الساحل في جميع المنتديات ذات الصلة.

المسائل المواضيعية

٢٣ - في ٢٠١٨، استفادت اللجنة من مشاركة الدول الأعضاء التي أيدت مختلف المسائل المواضيعية خلال المناقشات القطرية والإقليمية. وتنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٢٧٦ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨)، قامت اللجنة، عقب الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، بعقد سلسلة من الاجتماعات المواضيعية، على مستوى السفراء والخبراء، من أجل الدفع بالتوصيات والخيارات الواردة في تقرير الأمين العام (A/72/707-S/2018/43)، واستكشافها والنظر في تنفيذها.

٢٤ - ففي ١٠ كانون الثاني/يناير، عقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى الخبراء حول موضوع العمليات الانتقالية لحفظ السلام المراعية للمنظور الجنساني، من أجل معالجة الأبعاد الجنسانية للعمليات الانتقالية للأمم المتحدة ومناقشة المجالات التي تتطلب مزيداً من مشاركة اللجنة. وفي هذا الصدد، قُدمت إلى الدول الأعضاء إحاطة عن المبادرة المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية ومكتب دعم بناء السلام والبرنامج الإنمائي لإدماج التحليل الجنساني في العمل الجاري لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثات حفظ السلام في سياقات العمليات الانتقالية.

٢٥ - وفي ٢٢ آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى الخبراء بشأن تمويل البعد الجنساني لبناء السلام للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية للجنة والاستفادة من وجود مشاركين في لجنة وضع المرأة، لمناقشة التمويل المراعي للمنظور الجنساني قبل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام والحفاظ على السلام المزع عقده في نيسان/أبريل. وقدم المتكلمون لمحة عامة عن التحديات والثغرات في تمويل أعمال بناء السلام المراعية للمنظور الجنساني، وناقشوا أمثلة للممارسات الجيدة والتوصيات المتعلقة بالجوانب التمويلية لبناء السلام والحفاظ عليه.

٢٦ - وفي ٣٠ أيار/مايو، عقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى الخبراء بشأن تجانس العمليات والسياسات، أقر بأساليب عمل اللجنة المتنوعة بالفعل لتعزيز مرونتها كمنبر حكومي دولي مخصص لهذا الغرض وبدورها الفريد في الدعوة إلى عقد الاجتماعات وكجهة وصل في تعزيز التجانس الحكومي الدولي في المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه. وفي معرض الإشارة إلى أن التنمية المستدامة وحقوق الإنسان تشكل أهدافاً عالمية يجري تقصيصها في الأغلب باعتبارها غايات في حد ذاتها، شجعت الدول الأعضاء زيادة التجانس وأوجه التأزر والتكامل لدعم بناء السلام والحفاظ عليه كما لاحظت مساهمة عمليات حفظ السلام في وضع استراتيجية شاملة لبناء السلام والحفاظ عليه. وأشار في هذا الصدد إلى البيان الرئاسي (S/PRST/2017/27) المعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي أقر فيه مجلس الأمن بأهمية التنسيق والاتساق القويين والتعاون المتين مع لجنة بناء السلام، وأعرب عن ضرورة القيام بانتظام بطلب مشورة محددة واستراتيجية وموجهة من لجنة بناء السلام والتداول بشأن تلك المشورة والاستفادة منها، لأغراض منها المساعدة في وضع المنظور الطويل الأجل اللازم للحفاظ على السلام الذي يتجسّد في الولايات المتعلقة بتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وخفضها تدريجياً. وإضافةً إلى ذلك، شدّد المجلس على المساهمة الكبيرة التي تقدمها عمليات حفظ السلام في بناء السلام والحفاظ عليه في حالات ما بعد النزاع والمبادئ التوجيهية المقدمة المتصلة ببناء السلام والحفاظ عليه وقدم مبادئ توجيهية متصلة ببناء السلام والحفاظ عليه كان المجلس يعترزم النظر فيها لدى استعراض الولايات وتشكيل بعثات حفظ السلام.

٢٧ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقدت اللجنة اجتماعاً ثانياً على مستوى الخبراء بشأن تمويل جهود بناء السلام لاستكشاف خيارات بشأن زيادة التمويل المخصص لأنشطة بناء السلام وإعادة هيكلته وتحسين كيفية تحديد أولويات استخدامه على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام (A/72/707-S/2018/43)، للمساهمة في زيادة كفاءة وفعالية واستمرار تقديم الدعم في الميدان، بما في ذلك أثناء العمليات الانتقالية من نوع إلى آخر من أنواع مشاركة الأمم المتحدة. وكررت عدة دول أعضاء الدعوة التي وجهها الأمين العام إلى "قفزة كمية" في المساهمات المقدمة إلى صندوق بناء السلام، التي ينبغي أن تكون غير مخصصة وتقدم على أجل أطول لضمان أن يكون الدعم ملبياً للاحتياجات ويمكن التنبؤ به. ولاحظ أيضاً عدد من الوفود ضرورة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة بمهمة أكبر مع القطاع الخاص، حسب الاقتضاء، وأن تستكشف وسائل مبتكرة لتمويل أنشطة بناء السلام.

٢٨ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى السفراء بشأن القيادة والمساءلة والقدرات دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه. وأدلى الأمين العام بملاحظات افتتاحية سلط فيها الضوء على أن القيادة الفعالة والمتجاوبة والخاضعة للمساءلة، المزودة بالقدرات والموارد الجيدة دعماً للحكومات الوطنية وسكانها لها أهمية محورية في رؤيته للحفاظ على السلام. وأشار أيضاً إلى الدور الأساسي للجنة بصفتها "مفصلاً مزدوجاً"، ليس بين مختلف الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً بين الهيئات الحكومية الدولية والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ميدانياً، ولا سيما أثناء عمليات الانتقال. وفي هذا الصدد، أضاف أن اللجنة شجعت المساءلة، وتبادلت الممارسات الجيدة، وقدمت التوجيه، ويسرت إقامة شراكات أوسع نطاقاً مع الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك البنك الدولي. وشدد الاجتماع أيضاً على أهمية التغييرات الجارية في إطار جهود إصلاح الأمم المتحدة، وأكدت الدول الأعضاء من جديد التزاماتها بمواصلة التداول وتقديم المشورة إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، حسب الاقتضاء.

٢٩ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعاً على مستوى الخبراء بشأن الشراكات من أجل بناء السلام والحفاظ عليه، عرضت فيه الدول الأعضاء آراءها وتجاربها بشأن التحديات والفرص المتصلة بإقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والبنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية الأخرى. وأمعنت الدول الأعضاء النظر في توصيات الأمين العام بشأن تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، ولاحظت أهمية توثيق التعاون مع مختلف المنظمات الشريكة وزيادة طابعه الاستراتيجي لضمان أن الأمم المتحدة تدعم على الوجه الأفضل الجهات الفاعلة على جميع المستويات في جهودها في بناء السلام والحفاظ عليه. وفي سبيل المضي قدماً، قيمت الوفود سلسلة الاجتماعات التي عقدتها اللجنة وناقشت الخيارات المتاحة لمواصلة النقاش.

باء - نحو زيادة مرونة وفعالية لجنة بناء السلام

دور لجنة بناء السلام كجهة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٠ - يهيب القراران المتعلقان باستعراض هيكل بناء السلام باللجنة أن تكون ممثلة جهة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، واصلت اللجنة طوال الدورة

الثانية عشرة استكشافَ السبل الكفيلة بتعزيز دورها الاستشاري للجمعية العامة ومجلس الأمن ودورها كجهة وصل بين الجمعية ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣١ - ففيما يتعلق بالجمعية العامة، قدم رئيس الجمعية العامة في ٨ آذار/مارس إحاطة إلى اللجنة بشأن الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام، الصادر به تكليف في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام والمقرر عقده في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل. وتبادلت الدول الأعضاء وجهات النظر مع الرئيس بشأن الهدف المتوخى والنتيجة المتوقعة من الاجتماع الرفيع المستوى، ولاحظت أنه يأتي في توقيت جيد بالنسبة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرارين التوأمين والحفاظ على الزخم لأغراض المتابعة. وأشارت الدول الأعضاء إلى أولويات عمل المنظمة في بناء السلام والحفاظ عليه، بما في ذلك الحاجة إلى تعزيز الاتساق وأوجه التأخر والتكامل وأهمية التمويل المتواصل الذي يمكن التنبؤ به. وبناء على العناصر الرئيسية التي أثيرت في اجتماع ٨ آذار/مارس، قدم الرئيس إحاطة إلى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن عمل اللجنة من أجل بناء شراكات أقوى وتعزيز التجانس دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه.

٣٢ - وفيما يتعلق بمجلس الأمن، اضطلعت اللجنة بمهامها الاستشارية من خلال ما يلي: (أ) إجراء حوارات تفاعلية غير رسمية سنوية شارك في تنظيمها كلٌّ من رئيس المجلس ورئيس اللجنة؛ (ب) عقد اجتماعات تقييم دورية على مستوى الخبراء؛ (ج) تقديم إحاطات رسمية إلى المجلس بشأن مسائل متعلقة ببلدان محددة وبمسائل إقليمية ومواضيعية. وناقش المشاركون في حوار تفاعلي غير رسمي، عقد في ٢٩ حزيران/يونيه، السبل العملية الكفيلة بتحسين دور اللجنة الاستشاري لدى قيام المجلس بوضع الولايات المتعلقة بتشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراضها وحفضها تدريجياً. وفي معرض تناول التجارب في السودان وكولومبيا وليبيريا، وهي بلدان تستضيف أو استضافت بعثات للأمم المتحدة ومرت بعمليات بناء السلام، أكد الاجتماع على أن اللجنة في وضع فريد يتيح لها تقديم توصيات وحيوية ومتنوعة وواقعية وقابلة للتطبيق وطويلة الأجل إلى المجلس، بناء على طلبه، بشأن المسائل المتصلة ببناء السلام والحفاظ عليه في البلدان التي تنظر فيها لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ولاحظ المشاركون أن وجهة المشورة التي تقدمها اللجنة وقيمتها المضافة تكمنان في قدرة اللجنة على توجيه اهتمام المجلس إلى المنظورات والأولويات الوطنية، واتخاذ نهج أطول أجلا وأكثر شمولاً إزاء المناقشات المتعلقة بالطابع المتعدد الأبعاد لبناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وشدد المشاركون على أهمية تكميل اللجنة لتقارير الأمين العام وتقديم مشورتها في الوقت المناسب، قبل فترة كافية من اجتماعات مجلس الأمن. وأقر المشاركون بضرورة التخطيط للعمليات الانتقالية في وقت مبكر من دورة حياة بعثة حفظ السلام المعنية وقيمة مساهمات اللجنة في مداولات المجلس، بسبل منها تعزيز التعاون بين قيادة البعثات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ولا سيما في إطار التحضير للعمليات الانتقالية وأثناءها. وأقر المشاركون أيضاً بأنه بمقدور البعثة، في إطار احترام ولايات كل هيئة، أن تعزز دورها كجهة وصل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن تعزز وضع نهج متكامل واستراتيجي ومتجانس لبناء السلام. وأقر أيضاً بدور مكتب دعم بناء السلام، ولا سيما في سياق جهوده الرامية إلى مواصلة تعزيز أوجه التأزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام، وهو ما من شأنه أن يتيح للجنة في جملة أمور غرس الممارسات الجيدة في بناء السلام.

٣٣ - وعقد اجتماعان غير رسميين على مستوى الخبراء، في ٢ آب/أغسطس وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، ركزا على دور اللجنة الاستشاري فيما يتصل بالمسائل المتعلقة ببلدان محددة والمسائل الإقليمية. وركزت المناقشات على حالات جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو ومنطقة الساحل، واستكشفت السبل العملية لتنفيذ التوصيات التي انتهى إليها الحوار التفاعلي غير الرسمي المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، رحب المشاركون بقرار اللجنة أن تركز دورتها السنوية على منطقة الساحل والتقدم الذي أحرزته اللجنة في إسداء مشورتها. وسلط الاجتماع الضوء أيضا على الممارسات الجيدة التي يمكن أن تنفذها اللجنة لمواصلة تحسين دورها الاستشاري.

٣٤ - وفيما يتعلق بالإحاطات الخاصة ببلدان محددة والإحاطات الإقليمية المقدمة إلى مجلس الأمن، قدم رؤساء التشكيلات القطرية إلى المجلس معلومات موضوعية مستكملة بشأن الأولويات الرئيسية لبناء السلام على الصعيد الوطني. وقدم رئيس تشكيلة بوروندي إحاطتين إلى مجلس الأمن، الأولى في ٢٦ شباط/فبراير والثانية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، قدم رئيس التشكيلة، في ٢٢ شباط/فبراير، إحاطة إلى المجلس وتقريراً عن الزيارة التي قام بها إلى البنك الدولي في ١٣ شباط/فبراير. وأوفت اللجنة أيضا، بناءً على التوصيات المنبثقة عن الحوار التفاعلي غير الرسمي المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه، بمهمتها الاستشارية لدى المجلس بأن قدمت، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ملاحظات خطية بشأن أولويات بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى تتعلق بالتحديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١٩ نيسان/أبريل، قدم رئيس تشكيلة ليبيريا إحاطة إلى مجلس الأمن خلال جلسته بشأن ليبيريا، حيث عبّر عن تأملات اللجنة بشأن مشاركتها منذ عام ٢٠٠٨ في دعم الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، وسلط الضوء على السنوات الصعبة لبناء السلام والأوقات العصيبة لجائحة مرض فيروس إيبولا هناك. وشدد الرئيس على الدور الذي ينبغي أن تواصله اللجنة أداءه لدعم بناء السلام في ليبيريا. وتمشياً مع الدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى مجلس الأمن، أوصى الرئيس بمواصلة الاضطلاع بدور المساعي الحميدة والمواكبة السياسية للأمم المتحدة في ليبيريا وتوفير الخبرة اللازمة للتحليل السياسي وتنفيذ خطة بناء السلام بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وأقر الرئيس بأهمية مواصلة تقديم الدعم الإقليمي ودون الإقليمي إلى ليبيريا، بما في ذلك جهود الوساطة التي يقوم بها كل من رئيس نيجيريا الأسبق والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي ككل. وقدم رئيس تشكيلة غينيا - بيساو إحاطة إلى مجلس الأمن في ٣٠ آب/أغسطس، انضم خلالها إلى المتكلمين الآخرين في توجيه نداء إلى غينيا - بيساو بأن تعمل على تخطي حالة الجمود السياسي التي تشهدها منذ أمد طويل، وأن تجري انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في تشرين الثاني/نوفمبر أو تواجه مخاطر تبيد التقدم الهش الذي أحرزته. وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى غينيا - بيساو، رحب الرئيس بإعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لكفالة أن يكون مستجيباً للأولويات الرئيسية للولاية الجديدة الصادرة عن مجلس الأمن، وأكد على أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام وزيادة تكامل الأنشطة البرنامجية بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك صندوق بناء السلام، الذي يمّول البرامج الداعمة للحوار السياسي والمصالحة الوطنية، وتمكين المرأة والشباب، وزيادة الوعي بأسباب النزاع في وسائط الإعلام وقطاع القضاء. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، قدم رئيس اللجنة إحاطة إلى المجلس أثناء جلسته المعقود في موضوع "السلام والأمن في أفريقيا: استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، استجابة متكاملة لبناء السلام

والحفاظ على السلام في منطقة الساحل“. وأطلع الرئيس المجلس على الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ لدعم منطقة الساحل. وقدم رئيس تشكيلة غينيا - بيساو آخر ما استجد من المعلومات إلى المجلس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عن التطورات الأخيرة في غينيا - بيساو التي تتطلب الاهتمام والدعم من اللجنة.

٣٥ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، ألقى الرئيس بيانا في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن في موضوع الشباب والسلام والأمن، وهي المناقشة الثالثة التي يكرّسها المجلس في تاريخه لمسألة الشباب تحديداً. وقد نُظمت هذه المناقشة المفتوحة بهدف عرض الدراسة المرحلية المستقلة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن (A/72/761-S/2018/86) والتي أُعدت استجابةً لقرار المجلس ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وأبرز الرئيس في بيانه ما يمكن أن يضطلع به الشباب من دور لا غنى عنه في أي جهد لبناء السلام والحفاظ عليه. وأكد أن المجتمع الدولي، لكي يحقق التنمية الشاملة والمستدامة وبناء السلام والحفاظ عليه، لا يملك ترف أن يحسّر جيلا من الشباب لم يعرف العالم أعظم منه قط في تاريخه. وأعرب عن دعم اللجنة لمبادرات بناء السلام التي يضطلع بها الشباب نساءً ورجالاً في البلدان المتضررة من النزاعات وأهمية توفير الدعم للمنظمات التي يتولى الشباب قيادتها. ورحب بمبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب التي استهلها صندوق بناء السلام، والتي تدعم مشاركة الشباب بصفتهن مساهمين في العمليات السياسية، وأشار إلى أن اللجنة تعتزم مواصلة عملها المباشر مع الشباب وتوسيع نطاق هذا العمل.

٣٦ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قدم الرئيس إحاطة إلى مجلس الأمن شدد خلالها على الأهمية المحورية التي تكتسبها مسألة الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام يشددان على أن بناء السلام والحفاظ عليه يتطلبان الاتساق والالتزام المتواصل والتنسيق بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما يتماشى مع ولاياتها على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة. وأشار أيضا إلى الرسالة الهامة الواردة في القرارين، التي تشكل إحدى الدعامات الأساسية لتقرير الأمين العام، ومفادها أن اتباع جميع الجهات الفاعلة المعنية نهجا متكاملا ومتناسكا، داخل الأمم المتحدة وخارجها، هو أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الجهود التي تقودها البلدان في بناء السلام والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، عرض الرئيس عدة حالات إقليمية وأخرى خاصة ببلدان محددة من التي أيدت فيها اللجنة زيادة الاتساق وأوجه التآزر والتكامل في أعمال الأمم المتحدة، منها حالات غامبيا وليبيريا ومنطقة الساحل.

٣٧ - وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر جلسة مشتركة لمناقشة أوجه ترابط مسألة تغير المناخ والتحديات التي تعترض بناء السلام والحفاظ عليه في منطقة الساحل، ولاستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز تدابير التخفيف والتكيف على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعاير للحدود، ولتحسين اتساق الدعم الذي تقدمه كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى بلدان المنطقة.

٣٨ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، دُعي رئيس اللجنة إلى تقديم إحاطة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاجتماع الذي عقده في موضوع التنسيق والإدارة وإلى إطلاع المجلس على الدروس المستخلصة من تجربة لجنة بناء السلام في البلدان الأفريقية المعروضة على نظرها والتي لها أهمية في التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعترض بناء السلام هناك. وشدد الرئيس في الاجتماع على أن تويّ زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني في جهود بناء السلام هما أمران أساسيان ويندرجان في صميم عمل

اللجنة. وذكر أن من الدروس الأساسية المستخلصة في هذا الصدد هي أن المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات والأنشطة ودفعها قدما وتوجيهها ملقاةً على عاتق الحكومات والسلطات الوطنية، وأن المسؤولية عن بناء السلام والحفاظ هي مع ذلك مسؤولية مشتركة إلى حد كبير بين جميع أصحاب المصلحة الوطنيين. وأكد أن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية هو أمر هام للتصدي للتحديات الإقليمية والعابرة للحدود، مثلما هو الحال في منطقة الساحل، حيث يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متضافرة للتصدي ليس فقط للبعد الأمني لبناء السلام، بل لأبعاده الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. واحتتم الرئيس كلمته بتأكيد التزام اللجنة القوي بالبعد الجنساني لعمليات بناء السلام.

المساهمة في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة دعماً لبناء السلام والحفاظ على السلام

٣٩ - واصلت اللجنة الاستعانة بمنبرها لتعزيز الاتساق وأوجه التآزر والتكامل فيما تقدمه الأمم المتحدة من دعم لبناء السلام والحفاظ عليه، على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي وبين المقر والميدان. وفي هذا السياق، استمعت الدول الأعضاء، خلال المناقشات الخاصة ببلدان محددة والمناقشات الإقليمية، إلى بيانات ممثلي كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن تنسيق أنشطتها في دعم بناء السلام والحفاظ عليه. وأتاحت أيضاً الزيارات المشتركة التي قام بها رئيس اللجنة مع الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام إلى تشاد في آذار/مارس وإلى غامبيا والسنغال وكوت ديفوار وبوركينا فاسو في تشرين الأول/أكتوبر فرصة لعقد اجتماعات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية وفريق المدير الإقليمي بشأن ما يبذلونه من جهود نحو تنسيق واتساق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لبناء السلام والحفاظ عليه.

تعزيز الشراكات

٤٠ - في القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، شددت الجمعية العامة ومجلس الأمن على أهمية الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، بما فيها الاتحاد الأفريقي. ويحث القراران اللجنة على تبادل الآراء بانتظام مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وعلى مدى السنوات العديدة الماضية، ركزت اللجنة جهودها على تعزيز شراكاتها وتعاونها الاستراتيجيين مع الاتحاد الأفريقي. وخلال الدورة الثانية عشرة، واصلت اللجنة جهودها المبذولة لتحسين التعاون والتنسيق وزيادة أوجه التآزر والاتساق والتكامل مع الاتحاد الأفريقي دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه.

٤١ - وفي ١٨ تموز/يوليه في نيويورك، عقدت اللجنة جلسة تحاور غير رسمية على مستوى السفراء مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز التعاون والاتساق مع الاتحاد الأفريقي دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا. وأتاح الاجتماع فرصة للهيئتين لتبادل الآراء بشأن العديد من المسائل الخاصة ببلدان محددة والمسائل الإقليمية، منها ما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى وليبيريا وسيراليون وحوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. وسلط الاجتماع الضوء على أهمية التنسيق بين الهيئتين لدعم الجهود المبذولة في سبيل بناء السلام والحفاظ عليه في أفريقيا. وشدد الاجتماع على أهمية دور تويي زمام المبادرة والقيادة على الصعيد الوطني في جهود بناء السلام وعلى ضرورة إقامة شراكات أوسع نطاقاً مع سائر الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق دعم منسق ومتسق في مجال بناء السلام. وأكد

الاجتماع على أهمية خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ باعتبارهما إطارين يعزز أحدهما الآخر ويمكن أن يشكلا أساساً متيناً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والحفاظ على السلام. واختتم الاجتماع بتجديد الالتزام بتعزيز الشراكات الاستراتيجية ودعا إلى زيادة وتيرة الحوار المنتظم بين الهيئتين الحكوميتين الدوليتين. وفي هذا الصدد، عمم الرئيس رسالة على الأعضاء في ٣١ تموز/يوليه، تُضفي الطابع الرسمي على الاتفاق المتعلق بإجراء حوار تفاعلي سنوي بين الهيئتين.

٤٢ - وأتاحت الدورة السنوية فرصة أخرى أمام اللجنة لتعزيز شراكاتها مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من أجل تحسين الاتساق في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لمنطقة الساحل.

٤٣ - وفي إطار الجهود التي تواصل اللجنة بذلها لتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه، قام الرئيس بزيارة إلى مصرف التنمية الأفريقي في أبيدجان، كوت ديفوار، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر. وجرت الزيارة بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام. والتقى الرئيس ووفد الأمم المتحدة نائب رئيس شؤون التنمية والتكامل وتسيير الأعمال على الصعيد الإقليمي ومدير إدارة الدعم الانتقالي في المصرف. وأتاح الاجتماع فرصة لاستكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التنسيق والاتساق وأوجه التآزر والتكامل دعماً لبناء السلام، وبالأخص في منطقة الساحل. وسلط الاجتماع الضوء على إمكانية تعزيز التنسيق مع الأمم المتحدة لدعم البلدان في منطقة الساحل، بطرق منها صندوق بناء السلام ومبادرة "١٠٠٠٠ مجتمع محلي في ١٠٠٠٠ يوم" التي استهلها المصرف.

٤٤ - ومتابعة للإعلان المشترك الذي اعتمده اللجنة والبنك الدولي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، واتفقت فيه كلتا المؤسستين على عقد حوار سنوي، عقد الرئيس في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ اجتماعاً مع النائب الأقدم لرئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وعقب الاجتماع، تم القيام بالأعمال التحضيرية للحوار السنوي المشترك؛ وفي وقت لاحق تم التوصل إلى اتفاق يقضي بأن يُعقد الحوار المشترك في أوائل عام ٢٠١٩.

تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٤٥ - تنفيذاً للقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، واصلت اللجنة، بناء على أعمالها السابقة، تعزيز أوجه التآزر مع صندوق بناء السلام من خلال ضمان تحسين تدفق المعلومات من الصندوق إلى اللجنة بثلاث طرق هي: (أ) دعوة مكتب دعم بناء السلام إلى تقديم ما يستجد من المعلومات عن عمل الصندوق خلال ما تعقده اللجنة من اجتماعات إقليمية أو خاصة ببلدان محددة؛ (ب) دعوة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري إلى إحاطة اللجنة علماً بنتائج اجتماعات الفريق؛ (ج) دعوة البلدان التي تتلقى تمويلاً من الصندوق، ولا سيما البلدان التي أعلن الأمين العام استيفاءها للمعايير، لإحاطة اللجنة بأولويات بناء السلام، والتقدم المحرز والتحديات في هذا المجال. وانفردت التجربة التي شهدتها منطقة الساحل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير بصبغتها الإيجابية، حيث أسهم الصندوق بما قام به من استثمارات متزايدة في تعزيز عمل اللجنة وتوسيع نطاقه، ولا سيما خلال دورتها السنوية.

النظام الداخلي للجنة بناء السلام وأساليب عملها

٤٦ - تنفيذًا للقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، واصلت اللجنة عملية استعراض نظامها الداخلي المؤقت وأساليب عملها التي كانت قد بدأتها في دورتها العاشرة، من أجل زيادة مرونة وفعالية عملها. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة، بناءً على التوصيات الواردة في مرفق تقريرها عن دورتها الحادية العاشرة (A/72/721-S/2018/83)، بعقد عدد من المشاورات على مستوى الخبراء، تُوجت بوثيقة اعتمدت بصورة غير رسمية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر مرفق هذا التقرير) لتسترشد بها في عملها.

أولا - الاستنتاجات وجدول الأعمال المستقبلي

٤٧ - ستتيح الفترة التي يغطيها تقرير اللجنة المقبل فرصة مهمة أخرى أمام اللجنة لتنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، ستواصل اللجنة اتباع عدد من مسارات العمل المهمة التي يمكن أن تزيد من تعزيز عملها المتعلق ببلدان محددة وبالسياسات.

ألف - تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام

٤٨ - ستواصل لجنة بناء السلام، بالتعاون مع مكتب دعم بناء السلام، تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام، بالإضافة إلى الإجراءات المحددة في إطار كل من الأولويات الاستراتيجية المذكورة أدناه.

الإجراءات:

(أ) ستعقد اللجنة التنظيمية اجتماعات دورية بشأن تنفيذ القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام،

(ب) ستنفذ التشكيلات القطرية المخصصة التوصيات ذات الصلة بالقرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام.

باء - دور لجنة بناء السلام كصلة وصل: عمل اللجنة مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٩ - ستستكشف اللجنة السبل العملية التي يمكن اتباعها لمواصلة تعزيز دورها كجبهة وصل بين الأجهزة الرئيسية وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة.

الإجراءات:

(أ) سيتشاور رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن سبل تعزيز أوجه التآزر بين الهيئات التي يرأسها كلٌّ منهم واللجنة؛

(ب) سيتشاور رئيس اللجنة مع رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن بشأن سبل تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٢ وقرار مجلس الأمن ٢٤١٣ (٢٠١٨)؛

- (ج) ستستند اللجنة التنظيمية إلى النتائج الرئيسية المستخلصة من التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٨ لمهمتها الاستشارية في ما يتصل بمجلس الأمن وستنظر في سبل عملية لتنفيذها؛ ولهذا الغرض، ستعين اللجنة التنظيمية أحد أعضاء لجنة بناء السلام لتنسيق عملية التقييم الدورية بطريقة شاملة؛
- (د) سينتق رئيس اللجنة مع رئاسة مجلس الأمن بشأن التحضير لعقد حوارات تفاعلية غير رسمية؛
- (هـ) سيتشاور رئيس اللجنة مع الفريق العامل المخصص لمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، لاستكشاف سبل تعزيز التبادل غير الرسمي للآراء بشأن بناء السلام والحفاظ عليه، مع التركيز على أفريقيا؛
- (و) سينتق رئيس اللجنة مع رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار التحضير لتنظيم مناسبة مشتركة يمكن أن تُعقد بالاقتران مع الدورة السنوية المقبلة للجنة؛
- (ز) سيواصل رئيس اللجنة ورؤساء التشكيلات القطرية المعنية السعي، بهدف زيادة تعزيز الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، إلى كفاءة أن تكون أنشطة اللجنة، بما فيها ما تعقده من اجتماعات وتجريه من زيارات إلى الميدان، متزامنة مع برنامج عمل المجلس وأن تكون المشورة التي تقدمها اللجنة في هذا الصدد متركزة على مجالات محددة من التي ينبغي توجيه انتباه المجلس إليها.

جيم - الشراكات والعمل مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

٥٠ - ستجري متابعة نتائج الدورة السنوية الخامسة للجنة في عام ٢٠١٩. وستشكّل عملية المتابعة توجيهات للجنة في إطار تحضيرها للدورة السنوية السادسة، بما في ذلك في اختيار موضوع للدورة. وفي هذا الصدد، ستوطد اللجنة تعاونها مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية، إضافة إلى القطاع الخاص حسب الاقتضاء.

الإجراءات:

- (أ) ستعقد اللجنة التنظيمية مناقشات غير رسمية، بمشاركة هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية والمصارف الإنمائية ذات الصلة، بغية استكشاف مجالات السياسات المحددة التي تحتاج إلى مزيد من البحث خلال الدورة السنوية السادسة. وستوجه الدعوة أيضا إلى الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست أعضاء في لجنة بناء السلام؛
- (ب) ستنتق اللجنة التنظيمية مع البنك الدولي بشأن السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام والبنك الدولي، بسبل منها تنفيذ التوصيات الواردة في البيان المشترك الصادر عن اللجنة والبنك في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

دال - نحو زيادة مرونة لجنة بناء السلام

٥١ - ستواصل اللجنة النظر في تنويع أساليب عملها لتعزيز كفاءتها ومرونتها دعماً لبناء السلام والحفاظ عليه.

الإجراءات:

- (أ) ستواصل اللجنة التنظيمية توفير منبر للبلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، بناء على طلب هذه البلدان، ولا سيما تلك التي أعلن الأمين العام أنها مؤهلة لتشارك الخبرات التي اكتسبتها في مجال بناء السلام والتحديات التي واجهتها في هذا المجال؛
- (ب) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية لبناء السلام، بموافقة جميع البلدان المعنية؛
- (ج) ستنفذ اللجنة التنظيمية استراتيجيتها الجنسانية، حسب الاقتضاء، وفقاً للطرائق المبيّنة في الاستراتيجية؛
- (د) ستواصل اللجنة التنظيمية أيضاً نظرها في المسائل المواضيعية المتعلقة ببناء السلام، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر التمويل، والمسائل الجنسانية، وبناء المؤسسات، وتوليّي زمام المبادرة على الصعيد الوطني، والشباب، مع استمرارها في التركيز على المسائل الخاصة ببلدان محددة والمسائل الإقليمية؛
- (هـ) ستواصل اللجنة التنظيمية النظر في النظام الداخلي المؤقت للجنة وأساليب عملها. وستقدم اللجنة تقريراً عن التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل اللجنة، في تقريرها السنوي المقبل.

هاء - التمويل من أجل بناء السلام: تعزيز أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام

٥٢ - ستواصل اللجنة مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز أوجه التآزر بينها وبين الصندوق.

الإجراء:

ستقوم اللجنة التنظيمية، بغية كفاءة اطلاعها باستمرار على أنشطة صندوق بناء السلام، بعقد اجتماعات دورية مع مكتب دعم بناء السلام أو مع أعضاء الفريق الاستشاري للصندوق.

أساليب عمل لجنة بناء السلام

تتضمن هذه الوثيقة توصيات تقرر أن أهدافها ونتائجها تمثل ممارسات جيدة، ويمكن تناولها من خلال عملية غير رسمية. وتقتزن هذه التوصيات بأمانة ذات صلة بالموضوع. وتتضمن الوثيقة أيضاً مجالات عمل إضافية من شأن تنفيذها أن يسهم في تحقيق كفاءة اللجنة ومرونتها. ويمكن للجنة أن تنفذ جميع هذه الإجراءات دون الحاجة إلى تعديل نظامها الداخلي المؤقت، وضمن ولاية القرارات التأسيسية للجنة، وهي قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦). واستعراض أساليب عمل اللجنة عملية مستمرة، وستستعرض هذه الوثيقة غير الرسمية دورياً، عبر التقارير السنوية للجنة، من أجل الوقوف على القيمة التي تضيفها التوصيات إلى عمل اللجنة.

التوصيات

١ - القيادة: على اللجنة تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم.

الإجراءات:

أولاً - وفقاً للتكليف الصادر بموجب الفقرة ٥ من كل من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٠ وقرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، والذي يشجع اللجنة على تحسين استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم، والبناء على الممارسة المتبعة المتمثلة في أن يعمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما يكفل الاستمرارية والدعم لقيادتها، ستواصل اللجنة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة تعزيز استمرارية عمل رؤسائها ونوابهم. وأي ترتيب غير رسمي لن يقرر مسبقاً التغيير في عضوية اللجنة، الذي يجري كل سنتين وسينفذ في إطار التناوب الإقليمي للرؤساء، على النحو المبين في المرفق الأول من النظام الداخلي المؤقت للجنة. ويظل قرار اعتماد مرشح لكل وظيفة من اختصاص المجموعات الإقليمية المعنية، وهو متروك للجنة التنظيمية لاتخاذ إجراء بشأنه.

ثانياً - زيادة الاستفادة من نواب الرئيس، بالتشاور مع الرئيس، في تنظيم اجتماعات لجنة بناء السلام وإجرائها.

الممارسات السليمة: خلال الدورات القليلة السابقة، عمل الرئيس المنتهية ولايته نائباً للرئيس، مما كفل الاستمرارية والدعم للرئيس المقبل. وقدم نواب الرئيس الدعم للرئيس بترؤس عدد من المناقشات المواضيعية.

٢ - أشكال مشاركة اللجنة: رغم التسليم بقيمة العمل الذي قامت به اللجنة، بما في ذلك ما قامت به من خلال التشكيلات القطرية المخصصة، على اللجنة أن تواصل نظرها في خيارات مرنة لأشكال أخرى للمشاركة، وفقاً للولاية المنوطة بها، تشمل زيادة دور اللجنة التنظيمية.

الإجراءات:

أولاً - زيادة استخدام اللجنة التنظيمية كمنبر لعقد المناقشات الخاصة ببلدان محددة والمناقشات الإقليمية والمواضيعية، بموافقة جميع البلدان المعنية، وفقاً للقرارات التأسيسية. وعند

عقد مناقشات إقليمية، تجري الإشارة إلى حالات خاصة ببلدان محدّدة، بموافقة تلك البلدان، ويجري إطلاع أعضاء اللجنة عليها.

ثانيا - تعزيز اللجنة لكي تكون، من خلال دور عقد الاجتماعات الذي تؤدّيه، قادرة على العمل بنمط "هندسي متغير"، يتقرر في إطاره طابع عملها ومحور تركيزه ومدته على أساس مخصص، من أجل تعزيز كفاءتها ومرونتها وولايتها لمساعدة الحكومات التي تقيم شراكات مع اللجنة فيما يتعلق بأولويات هذه الحكومات في مجال بناء السلام، حسب الاقتضاء.

الممارسات السليمة: اجتماعات لجنة بناء السلام بشأن بوركينا فاسو وجزر سليمان وسري لانكا وغامبيا وكولومبيا؛ والمناقشات الإقليمية بشأن غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة البحيرات الكبرى؛ والمناقشات المواضيعية بشأن التمويل من أجل بناء السلام، والتي شملت بابوا غينيا الجديدة والصومال وقيرغيزستان.

٣ - دور الأعضاء: تتسم عضوية اللجنة بالتنوع الشديد، فهي تضم سبعة أعضاء من الجمعية العامة، وسبعة أعضاء من مجلس الأمن، وسبعة أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخمسة أعضاء من أكبر البلدان المساهمة بقوات، وخمسة أعضاء من أكبر المساهمين الماليين. ولذلك فإن مشاركة أقوى من قبل جميع أعضاء اللجنة ستزيد من تعزيز كفاءتها.

الإجراءات:

أولا - الاستفادة بقدر أكبر من منظورات الأجهزة التي تنتخب أو تعين أعضاء اللجنة: فإلى جانب اهتمامات تخص بلدانا محددة، تُشجّع الدول الأعضاء التي تنتخبها الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على إثراء مداورات اللجنة بمنظورات تلك الهيئات. فعلى سبيل المثال، يمكن للأعضاء إسداء المشورة بشأن أساليب عمل الهيئات التي يمثلونها، ويمكنهم تسليط الضوء على القضايا المواضيعية القائمة في هذه الأجهزة والتي ستضيف قيمة إلى عمل اللجنة وتعزز أوجه التآزر بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية ذات الصلة، مع احترام ولاية كل هيئة.

ثانيا - تشجيع الأعضاء على إبلاغ الجهات التي يمثلونها بالعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام في المجالات ذات الأولوية التي لها صلة بعمل أجهزتهم أو مجموعاتهم، وعلى مناصرة بناء السلام والحفاظ عليه. وسيبرز هذا الأمر دور اللجنة ويعزز الوضوح بشأن عملها. كما أن من شأن وضع خطة عمل يمكن التنبؤ بها (انظر الإجراء ٣ أدناه) وتلخيص النتائج على أساس منتظم أن يؤدي إلى زيادة تدفق المعلومات بانتظام بين اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا - يُشجّع أعضاء اللجنة على المشاركة ودعم عمل الرئيس ونواب الرئيس بفعالية، مع تجنب الازدواجية في العمل وتعزيز فكرة وجود لجنة بناء سلام واحدة.

رابعا - يمكن أن تستكشف اللجنة إمكانية تعيين منسقين غير رسميين يتولون إدارة علاقاتها مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بناءً على فحص تعيين المنسق غير الرسمي للعلاقات مع مجلس الأمن.

خامسا - ينبغي أن يقوم رئيس اللجنة، بموافقة الدول الأعضاء، بما فيها تلك التي تنظر اللجنة في دعوتها، بتعزيز منبر عقد الاجتماعات الذي تؤديه اللجنة، من خلال دعوة شركاء إضافيين للمشاركة في اجتماعات اللجنة. ويمكن أن يضم هؤلاء الشركاء الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في اللجنة التنظيمية، وممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، إضافة إلى القطاع الخاص عند الاقتضاء.

الممارسات السليمة: تمثل الدورة السنوية للجنة بناء السلام مثالا جيدا على الكيفية التي جمعت بها اللجنة مختلف الشركاء من منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني. وشارك في المناقشات المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لبناء السلام، فضلاً عن المناقشات الخاصة ببلدان محددة والمناقشات المواضيعية، مثل الاجتماع غير الرسمي بشأن الممارسات السليمة في المرحلة الانتقالية مع تيمور - ليشتي وسيراليون والاجتماعات بشأن جزر سليمان وسري لانكا وكولومبيا، ممثلون عن إدارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات المجتمع المدني. وقد ساعد تعيين منسق غير رسمي للعلاقات بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن للجنة في تقييم دورها الاستشاري. وقامت الدول الأعضاء، بالاشتراك مع الرئيس، بإعداد وإجراء مباحثات مواضيعية مختلفة.

٤ - خطة العمل: يتيح وجود خطة عمل طويلة الأجل ويمكن التنبؤ بها للدول الأعضاء أن تشارك على نطاق أوسع في اجتماعات اللجنة.

الإجراءات:

أولاً - أن تعتمد اللجنة خطة عمل سنوية استناداً إلى جدول الأعمال المستقبلي الوارد في التقرير السنوي للجنة. ويتعين مواصلة تطوير خطة العمل والقيام، وفقاً للممارسة المتبعة حالياً، بتعميمها على اللجنة التنظيمية للنظر فيها، وذلك على أساس فصلي، وأن تدرج فيها شهرياً تواريخ اجتماعات اللجنة وأنشطتها ومواعيد زيارتها بجميع تشكيلاتها. وتضاف، إذا لزم الأمر، اجتماعات إضافية لم تكن مقررّة من قبل.

ثانياً - أن تراعي خطة العمل جدول عملها الزمني ذا الصلة بعمل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة عندما يتعلق بأنشطة قد يُلتَمَس فيها الدور الاستشاري للجنة. وفي هذه الحالات، على اللجنة أن تنظم خطة عملها بطريقة تعزز دورها الاستشاري.

ثالثاً - أن يقدم رؤساء التشكيلات القطرية جدول عملهم الزمني قبل بدء كل فترة من الفترات ربع السنوية.

رابعاً - أن تشمل خطة العمل مشاركة منظّمة بقدر أكبر من قبل اللجنة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

خامساً - أن تشمل خطة العمل عقد اجتماعات محددة ومركزة تقوم خلالها بلدان متنوعة (متلقية و/أو ملتزمة للتمويل من صندوق بناء السلام) بتبادل خططها الوطنية لبناء السلام.

سادسا - ينبغي أن تستفيد اللجنة بقدر أكبر من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى الخبراء لتباحث الغرض من الاجتماعات التي تُعقد على مستوى السفراء ونتائجها المتوقعة ومتابعتها.

الممارسات السليمة: إن إدراج جدول الأعمال المستقبلي في التقارير السنوية للجنة لغاية الآن مفيد في توجيه عمل اللجنة. فقد أجرت اللجنة، عقب زيارة رئيسها إلى أديس أبابا في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مناقشات بشأن توصيات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بعقد اجتماعات سنوية وتنظيم زيارات ميدانية مشتركة، حظيت كذلك بالترحيب خلال اجتماع اللجنة مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٨. وما برحت خطط العمل الفصلية والشهرية للجنة تشكّل أدوات مفيدة في تحسين مواءمة عملها مع الجدول الزمني لمجلس الأمن وفي تيسير مشاركة الدول الأعضاء معها.

٥ - القيام بدور صلة وصل: يشدد القراران ٢٦٢٢/٧٠ و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) على أهمية اللجنة في تعزيز الأخذ بنهج متكامل واستراتيجي ومتسق إزاء بناء السلام والحفاظ عليه، وفي القيام، من بين مهام أخرى، بدور صلة وصل بين الأجهزة الرئيسية والكيانات المعنية التابعة للأمم المتحدة. ويسلم القراران أيضاً بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان عناصر مترابطة يعزز كل منها الآخر.

الإجراءات:

أولاً - أن تستفيد اللجنة على أفضل وجه من عضويتها لتعزيز روابطها مع الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر أيضاً الإجراءات ٢ - أولاً و ٢ - ثانياً)، لكي تعالج بفعالية المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه وتكون مناصرة لبناء السلام والحفاظ عليه.

ثانياً - يتعين عقد حوارات بين رئيس اللجنة ورؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، حسب الحاجة، وينبغي كذلك عقد اجتماعات غير رسمية للجنة مع هذه الهيئات.

ثالثاً - في ما يتعلق بالدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة لدى مجلس الأمن، وإلى جانب مشاركتها حتى الآن، ينبغي أن تقوم، إذا دُعيت إلى تقديم إحاطة إلى المجلس، بإعداد إحاطتها عن طريق مواءمة خطة عملها مع اجتماعات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر الإجراءات ٣ - ثانياً). ويمكن أن تشمل أنشطة اللجنة، في إطار التحضير لهذه الإحاطات، مناقشات مواضيعية داخلية تحسباً للقضايا التي ستجري مناقشتها في مجلس الأمن؛ وزيارات ميدانية، منها زيارات مشتركة مع المجلس، تقوم بها بدعوة من المجلس، لتعزيز منظورات بناء السلام؛ وتنظيم اجتماعات للتداول مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وإضافةً إلى الإحاطات الرسمية، يمكن أن تسدي اللجنة مشورتها خطياً ومن خلال الحوارات التفاعلية غير الرسمية، حسب الاقتضاء.

رابعاً - من خلال هذه الأعمال التحضيرية المسبقة، والصبغة الفريدة لما تتمتع به اللجنة من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات، يمكنها أن تقيم حوارات مستمرة وأن تعزز جهودها الرامية إلى تزويد مجلس الأمن بالمشورة الموضوعية، حسب الطلب، في المسائل المتصلة بأوجه التآزر بين الأمن والتنمية على سبيل المثال. فالدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى المجلس يحظى

بالاعتراف، وبالأخص في سياق نظر المجلس في ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، الذي تكون اللجنة خلاله في وضع فريد يتيح لها موافاة المجلس بمنظورات واضحة وواقعية المنحى وسارية وذات نوعية في مجال بناء السلام، عند الطلب. وينبغي كذلك مواصلة تعزيز التبادل المنتظم للآراء بين اللجنة والأجهزة الفرعية الأخرى التابعة للمجلس.

خامساً - أن تدعو اللجنة إلى استخدام الموارد اللازمة لأنشطة بناء السلام استخداماً متسقاً ويمكن التنبؤ به ويمكن تتبع مساره، بما في ذلك مع المؤسسات المالية الدولية، وإلى استخدام أدوات مالية مبتكرة.

الممارسات السلمية: أتاحت اجتماعات اللجنة مع الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع لمجلس الأمن في عام ٢٠١٦ فرصاً جيدة لتبادل الآراء بشأن المسائل المتعلقة ببناء السلام في أفريقيا. وقد أفسح الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي عُقد بين مجلس الأمن واللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ أمام الدول الأعضاء مجالاً لاستكشاف السبل العملية الكفيلة بتعزيز الدور الاستشاري الذي تؤديه اللجنة لدى المجلس أثناء إجراءات تشكيل عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة واستعراض ولاياتها وخفضها تدريجياً. وقد يكون من المفيد عقد حوارات تفاعلية غير رسمية مماثلة مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأحالت اللجنة ملاحظاتها الخطية إلى مجلس الأمن بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والدعم المقدم في ليبيريا لوضع خطة البلد لبناء السلام وتنفيذها خلال مرحلة الانتقال من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وعلاوة على ذلك، كانت مشاركة رئيس اللجنة في الحوار الرفيع المستوى الذي عقده رئيس الجمعية العامة والمناسبة المشتركة التي نظمتها اللجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أمثلة على السبل التي يمكن من خلالها للجنة تنفيذ ولايتها لكي تؤدي دور صلة وصل بين الهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة.

٦ - أوجه التآزر بين اللجنة وصندوق بناء السلام: القيام، مع الحفاظ على استقلالية صندوق بناء السلام الذي أنشأه الأمين العام، بالنظر في سبل تعزيز أوجه التآزر بين اللجنة والصندوق، وضمان مواصلة إطلاع الدول الأعضاء على المشاريع الجارية التي ينفذها الصندوق.

الإجراءات:

- أولاً - أن تستمع لجنة بناء السلام إلى العروض المقدمة من البلدان التي تتلقى أموالاً من صندوق بناء السلام، وخاصة عند مناقشة خطط بناء السلام ذات الأولوية.
- ثانياً - أن تدعو اللجنة رئيس وأعضاء الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام إلى حضور اجتماعات اللجنة، عند الاقتضاء.
- ثالثاً - سيكون من المفيد تلقي إحاطات منتظمة من مكتب دعم بناء السلام بشأن أنشطة الصندوق في اجتماعات اللجنة.

الممارسات السليمة: علاقة العمل بين اللجنة والصندوق خلال أزمة مرض فيروس إيولا؛ وتمثل الاجتماعات المتعلقة بالتمويل من أجل بناء السلام (بابوا غينيا الجديدة والصومال، في عام ٢٠١٥؛ وفي فيرغيزستان، في عام ٢٠١٦، والتي ضمت أيضاً ممثلاً للفريق الاستشاري للصندوق؛ والمناقشات المتعلقة بجزر سليمان، سبلاً مبتكرة لمواصلة إطلاع اللجنة على ما تحزره البلدان من تقدم بدعم من الصندوق.

٧ - شكل اجتماعات اللجنة (مفتوحة أو مغلقة): ضمان وجود توازن بين الشفافية والاتصال والسرية في مداوات اللجنة. وعلى اللجنة، وعلى الاجتماعات بأشكالها المختلفة، وبموافقة الدول الأعضاء، أن تعزز الشمولية وتكفل أن تؤدي المشاركة إلى تعزيز إمكانية وجود لجنة تنظيمية متكاملة وتعزيز مفهوم وجود لجنة موحدة لبناء السلام. ويتعين على مكتب دعم بناء السلام مواصلة ضمان وجود آليات للإبلاغ إلى اللجنة التنظيمية بشأن جميع أنشطة اللجنة.

الإجراء:

- أولاً - في إطار التحضير لاجتماعات اللجنة، على رئيس اللجنة، وبعد التشاور مع البلدان المعنية، أن يعلن ما إذا كانت الاجتماعات ستكون مفتوحة أو مغلقة.
- ٨ - التعريف بعمل اللجنة والاتصالات: يتعين التصدي لنقص الوعي، سواء في الأمم المتحدة أو خارجها، بعمل اللجنة وبخصوص بناء السلام والحفاظ عليه.

الإجراءان:

- أولاً - أن تستكشف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة التعريف بجلستها المفتوحة، وبخاصة المناسبات الرفيعة المستوى مثل الدورة السنوية، وذلك لاجتذاب مزيد من الاهتمام من وسائل الإعلام. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنظر اللجنة في إمكانية إصدار بيانات صحفية عقب هذه الأنشطة، حسب الاقتضاء.
- ثانياً - أن تستكشف اللجنة السبل الكفيلة بزيادة أنشطتها الجارية على شبكة الإنترنت وفي وسائل التواصل الاجتماعي فيما يتعلق بجميع اجتماعاتها وزياراتها القطرية.